الخاتمة

في ضوء هذه الخلفية عن آليات خصخصة الملكية وخصخصة الإدارة وكيفية تنظيمها القانوني في التشريعات المقارنة ومدى دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، وبعد أن أضحت الخصخصة ضرورة استراتيجية حتمية في دعم قطاع الأعمال ورأسمال القطاع الخاص، وهو ما أعطى القطاع الخاص أفضلية تجعله يتفوق على مثيله في الدول الأخرى، لكي يساعد الاقتصاد على النهوض من مستنقعه المتمثل في التزاوج بين الركود والتضخم، يتضح لنا أنه يمكن أن تشكل الخصخصة قوة دفع حقيقية للاقتصاد الوطني، ولكي لاتنتج عنها السلبيات فتلتهم إيجابياتها، لابد أن يؤخذ بنظر الاهتمام بعض المعايير المقررة في التشريعات المقارنة السباقة في هذا المضمار وضرورة تفهم الفوارق بين التجارب في الدول الأخرى.

وأخيراً بعد أن عشنا هذه الدراسة المقارنة، أرى أنه من الأجدى للدول النامية، خاصة العراق في تحويل قطاعها العام إلى الخاص أن تحقق ذلك باتباع أساليب تتفق مع واقع اقتصادها وما استساغه من آليات قانونية تتفق مع قدراته، حتى لا يكون هذا التحول عشوائياً يضر باقتصادها، بل يجب أن يحقق ثماره المنشودة. وتحقيقاً للغرض المراد من هذه الدراسة، هناك العديد من الاقتراحات والتوصيات والاستنتاجات تتمثل في الآتي:

أولاً: النتائج

١- إن تحديد الأطر القانونية والتنظيمية لعملية الخصخصة في الدول النامية وبالأخص في مصر و العراق تساعد على تحديد الهياكل الاجتماعية، كما أن لمعظمها آثاراً اقتصادية؛ ولذا كانت الأطر القانونية والتنظيمية الكافية مطلباً ذا أهمية بالغة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

٢- إنه على الرغم من أن الإفراط في وضع اللوائح التنظيمية وتعدد القوانين يعد واحداً من أكبر المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي والاستثمار، فإن البيروقراطية والإفراط في وضع هذه اللوائح تغطي كل جوانب الحياة في العراق.

٣- صممت العديد من الدول برامج الخصخصة لتجتذب المستثمر الأجنبي، ولكن علينا أن ندرك أن برامج الخصخصة في حد ذاتها لا تكفي لاجتذاب رأس المال الأجنبي، حيث يأخذ المستثمر الأجنبي في اعتباره عدة عوامل لاتخاذ قرار الاستثمار منها المناخ الاقتصادي العام والاستقرار السياسي .

٤- إن هناك جوانب نقص وقصور تشريعي في عديد من المجالات تتطلب إصلاحاً تشريعياً شاملاً، ومنها ما نراه في تشريعات الاستثمار، حيث تخلو في وضعها الحالي من ضوابط تربط بين الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين من ناحية وتشغيل العمالة والتطوير التكنولوجي اللذين يتحققان في الاستثمار من ناحية أخرى، إذ يؤدي غياب هذه الضوابط إلى ضعف الإسهام التنموي الذي تضيفه الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فلابد من أن يكون هدف الخصخصة جذب أكبر عدد من رأس المال المتمثل في الاستثمار

المنتج وليس المستهلك، وهذا يعني إقامة شبكات من العلاقات التكاملية بين فروع الإنتاج المتماثلة في مناطق التكامل الإقليمية والعالمية.

٥- يمثل عدم إصدار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار نقصاً تشريعياً كان ينبغي تداركه قبل بداية برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي في نهاية الثمانينيات. ويعد غياب هذا التشريع أحد أسباب الخلل التشريعي الذي صاحب عملية التحول إلى آليات السوق، وبرزت آثاره بوضوح على الخدمات والقدرات والخبرات المؤسسية، إذ إن الضعف المؤسسي يؤدي إلى إفراغ الأطر التشريعية والتنظيمية من مضامينها وتبديد فعالياتها.

٦- من الواضح أن هناك ضعفاً واضحاً في منظومة الرقابة على عملية التحول إلى القطاع الخاص، إذا كانت الرقابة التي تباشرها الجهة الرقابية صورية وضعيفة، حيث تقف عاجزة في بعض الحالات والخروقات، بحكم أوضاع هذا الجهاز ونشأته وتشكيله ومحدودية القدرات التي يمتلكها، أذ إن غلبة العنصر الحكومي التنفيذي تضع قيداً كبيراً على استقلالية الجهاز الرقابي ودوره في الرقابة، ولايملك القدرات التي تعينه على تتبع تعقب الممارسات الاحتكارية مثلاً والتثبت المستقل من مصداقية البيانات ودقتها.

٧- الربط المحكم بين الفعالية والعدالة الاجتماعية في كل مراحل عملية التحول إلى القطاع الخاص وعدهما هدفين متلازمين.

٨- إن عملية الخصخصة لا يترتب عليها انقضاء الشخصية القانونية للشركة المخصخصة بل استمرار الشخصية القانونية، وبعبارة أخرى فإن الخصخصة ذات طبيعة مركبة من عمليتين:- **الأولى**: تنقضي بها شركة القطاع العام وتنتقل إلى القطاع الخاص، **والثانية**: تغيير للنظام القانوني بحسب الاحوال، اذ قد يكون مشروعاً فردياً إذا اشتراها مستثمر واحد، وإذا اشتراها مستثمران فأكثر أو شركة مساهمة أو أكثر من شركة حسبما يرغب المستثمرون، يعاد إنشاء المشروع بالشكل الذي يتخذه في الخصخصة، ويسري عليه النظام القانوني الخاص به.

٩- اتجاه رأس المال الأجنبي خلال التسعينيات إلى الاستثمارات المالية بدرجة أكبر من الاستثمارات المباشرة، رغم الحوافز العالية التي منحت له، والضمانات الوافية بحق تحويل أصل الأموال والعوائد والأرباح المحققة، وهكذا فإن القطاع الخاص في شقه الأجنبي لم يسهم في توسيع قاعدة الإنتاج، واتجه إلى المجالات سريعة العائد التي يملك فيها تفوقاً مطلقاً، مقارنة بالخبرات المحلية، مثل الاستثمار في سوق الأوراق المالية، والعمليات المصرفية غير التقليدية، كتحويل الأموال.

١٠- إن شركة المساهمة العامة قد تتحول إلى شركة مساهمة خاصة، أو إلى مشروع فردي والتي قد تؤسس بطريقة مباشرة من قبل شخص طبيعي واحد وبإرادته المنفردة، أو قد تتكون بطريقة غير مباشرة

في حالة اجتماع جميع أسهم الشركة (أو حصصها) في يد شريك واحد، كما هو الحال في تخلي الشركاء عن الأسهم لهذا الشريك.

١١- إن سوق الأوراق المالية في العراق تفتقر إلى إمكانية استخدام الأدوات وأساليب التعامل الحديثة، وهي صكوك التمويل والإستثمارالمقررة في التشريعات المقارنة، إذ تجري التعاملات في السوق مع مخاطر التقلبات، وتحدث في نطاق مجموعة من أساليب أولية غير متقدمة تجعل المتعاملين عرضة لمخاطر التقلبات والتغيرات الشديدة، إذ إن تلك الأدوات والأساليب تعد أحد مقومات السوق في الوقت الحالي.

١٢- يتضح من استقراء تجارب الدول النامية أن الخصخصة، سواءً كانت عن طريق نقل الملكية أم عن طريق نقل الإدارة قد أخفقت في نيل مراميها، ولم تؤد إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلا في نطاق ضيق، ولاسيما في غياب قانون خاص ينظم ذلك وفي ظل غياب الرقابة الجدية السابقة واللاحقة على عملية الخصخصة، ولاشك أن الأحداث الاقتصادية العالمية وما أظهرته من أزمات مالية واقتصادية تدفع الدول إلى الاضطلاع بمسؤلياتها الرقابية على القطاع الخاص، لاسيما فيما يتعلق منه بمصالح حيوية واستراتيجية للجمهور وما يكون منها بالغ الأثر على اقتصاد الدولة وأمنها، ذلك الدور الذي أدركت الدول المتقدمة قبل النامية أهميته بعد انهيار اقتصادياتها بفعل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

١٣- تبين لنا من خلال دراسة تجارب الدول النامية، أن التجارب الدولية التي نجحت في تحقيق أهداف الخصخصة، كانت تقودها وتوجهها قيادات سياسية قوية، تؤمن بأهمية هذه العملية وتبذل كل إمكانياتها لتعظيم الإيجابيات والحد من السلبيات والتصدي للمعوقات والإنتقادات.

ثانياً: التوصيات والاقتراحات

١- لا تزال الأنظمة القانونية والقضائية في الدول النامية ومنها مصر والعراق تحتاج إلى تحقيق المزيد من الإصلاح في هذين المجالين، على الرغم من العديد من التغيرات التي طرأت عليهما، مادمنا أمام تحول هيكل الاقتصاد وطبيعته من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، مع تخفيض سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لذا لا بد من تنظيم المجالات التي مازالت تحتاج إلى مزيد من التشريعات واللوائح التنظيمية وتحديدها، لمواجهة المتطلبات المعاصرة، وينصب ذلك في المصلحة العامة.

٢- اتباع اسلوب شركات المساهمة حيث يمكن العودة اليه وتكوين شركات المساهمة من جديد بما لهذا النوع من أهمية أقتصادية كبيرة في المجتمعات،والمزايا القانونية التي يمنحها لمستثمر الفرد من تحديد مسؤليته وسهولة تداول اسهمها، فضلا عن ضمان استمرارية المشروع الاقتصادي وسهولة انتقاله.

٣- ندعو المشرع إلى ضرورة إصدار قانون للشركات بجميع أشكالها، ويتضمن شركات الأشخاص والأموال والشركات المختلطة، وكذلك شركات قطاع الأعمال العام، وهذه الضرورة تستدعيها وحدة

الأسس والقواعد العامة للشركات أياً كانت طبيعة نشاطها أو شكلها القانوني، وبذلك يكون المستثمر على بينة بالأطر القانونية السائدة في الدولة المضيفة للاستثمار.

٤- يتطلب التحول إلى اقتصاد السوق وتشجيع دور رأس المال الخاص والمشروعات الخاصة وتنميته إعادة بناء تشريعات العمل بما يحقق التوازن بين حقوق وأدوار عنصري رأس المال والعمل، فمع تراجع الدولة عن ملكية أدوات الإنتاج المتمثلة في الشركات العامة ومنحها ضمانات للملكية الخاصة وتشجيعها للقطاع الخاص يقتضي الأمر أن تراجع تشريعات العمل، وخاصة في العراق التي وضعت في حقبة الاقتصاد المخطط الذي تلعب فيه الدولة الدور الأكبر، ولا يؤدي فيه القطاع الخاص إلا دوراً هامشياً، وينبغي إعادة النظر في الضوابط على النحو الذي يتاح لصاحب العمل فيه حق الفصل أو إنهاء الخدمة أو تعديل شروط العقد، وفق الضوابط السائدة في الاقتصاد الرأسمالي الحر، وينبغي أيضاً أن يتاح للعامل مظلة تأمينية كافية بالنسبة للأجور وساعات العمل... إلخ.

٥- ضرورة توجه الجهود لبناء قاعدة لقدرة سوق الأوراق المالية بتوسيع نطاقها وتنشيط تعاملاتها، بالإضافة إلى تنويع الأوراق المتعامل بها، وبناء قدرة المؤسسات والأطراف المتعاملة فيها، إذ تخلو سوق الأوراق المالية في العراق من الأدوات والأساليب الحديثة، كإتاحة استبدال أسهم الشركات المعروضة بشهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك؛ لتوسيع قاعدة المشاركة، كما هو الحال في التشريعات المقارنة، وقد اتبع المشرع الفرنسي هذا الأسلوب، وكذلك المشرع المصري، ومن الممكن تطبيقه في العراق أيضاً.

٦- ضرورة أن تكون التنمية البشرية سبيلاً وهدفاً للتنمية الشاملة وبناء الفرد القدوة وتطهير البيئة الاقتصادية من نوازع الاحتكار والفساد ومراعاة الأوضاع الدولية التي تسودها حرية المنافسة والحدود وآلياته القانونية التي تواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

٧- نقترح على المشرع العراقي أن ينظم القيود الاتفاقية التي تحد من حرية تداول الأسهم بنصوص قانونية واضحة من شأنها أن تمنع أي خلاف قد يثار حول مدى مشروعية مثل هذه القيود من عدمها.

٨- يجب أن يكون المشتري (المستثمر) على قدر من الكفاءة والمسئولية لأن الهدف والغاية هو أستمرار نشاط المشروعات بعد الخصخصة وبيعها بسعر مناسب وعدم المساس بالاموال العامة أو اهدارها.

٩- عدم التنازل عن المرافق الخدمية الحيوية الإستراتيجية للدولة، بحيث تظل تحت إشرافها، حرصاً على تغليب المصلحة العامة للشعب على الربحية الخاصة للأفراد (المستثمرين).

١٠-ندعو المشرع العراقي إلى وضع أسس متينة وحقيقية لمشاركة الأجانب في شراء جانب من أسهم الشركات المخصخصة، إذ يجب إيجاد توازن بين أهداف الخصخصة والرقابة التي تفرض على هؤلاء المستثمرين الأجانب، مع الأخذ في الحسبان نسبة معينة لتملك الأجانب لأسهم الشركات، إذ تكون لها فائدة محققة في ازدهار المشروع، وتدخل هذه المشروعات مع المشروعات الأجنبية في علاقات وروابط

ومشاركات وإسهامات متشابكة، من خلال إدارة المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة.

١١- نوصي المشرع العراقي بوضع حلول وتصورات لحماية الصناعات والشركات الوطنية من منافسة الاستثمار الأجنبي والسلع المستوردة، وذلك باقتراح سياسات من شأنها أن تضمن التوفيق ما بين توجهات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة مع أهداف التنمية والنمو الاقتصادي.

١٢-يجب تهيئة بيئة تشريعية يتم من خلالها تقديم الغطاء المادي والنفسي للاستثمارات، وبالتالي توفر المناخ المناسب لهذه الاستثمارات من خلال اعطاء الأولوية والمسئولية الرئيسية في قيادة عملية التنمية للدولة، مع إفساح المجال للقطاع الخاص وحماية الملكية .

١٣- ينبغي على أي دولة تتبنى برنامجاً للخصخصة أن تعمل على حل مشاكل العاملين في المشروعات المخصخصة والتي يترتب عليها الاستغناء عن الكثير منهم، حيث لابد أن تحظى مشكلة تأمين مستقبل هؤلاء بأهمية من قبل حكومات تلك الدول.

وأخيراً فإن الإنسان هو خليفة الله في الأرض ولا إصلاح ولا تنمية إلا بإصلاح الإنسان ذاته وتنمية إحساسه بالمسئولية والقدرة على التطور والتقدم والاستمرار .

اللهم إن كنت قد أصبت فبتوفيق منك سبحانك،

وإن كنت قد أخطأت فلي عذري فأنا بشر أصيب وأخطئ

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: المراجع العامة (الكتب):

١- إبراهيم عبد العزيز شيحة، الأموال العامة، منشأة المعارف، ٢٠٠٦.

٢- أبو زيد رضوان، شركات المساهمة والقطاع العام وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، دار الفكر العربي، ١٩٨٣.

٣- أحمد إبراهيم البسام، القانون التجاري، بغداد، ١٩٦١.

٤- أحمد شرف الدين، طرق إزالة معوقات القانونية للاستثمار تشخيص حالة مصر، دارالنهضة،العربية،القاهرة.

٥- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٦- أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، الخطأ الجسيم للعامل وأثره على حقوقه الواردة في قانون العمل، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٩.

٧- أحمد صقر عاشور، إصلاح الإدارة الحكومية (آفاق استراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (إدارة البحوث والدراسات)، ١٩٩٥.

٨- أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ١٩٩٦.

٩- أحمد صقر عاشور، التنمية وقضايا الإصلاح المؤسسي في مصر، بدون ناشر، ٢٠٠٦.

١٠- أحمد ماهر، الدليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، ٢٠٠٣.

١١- أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

١٢- أحمد محمد محرز، تمويل أسهم العمال في الشركات المساهمة والقطاع العام، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

١٣- أحمد محمد محرز، النظام القانوني لتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٤- أحمد محمد محرز، تمويل أسهم العمال وسياسة الخصخصة في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، تصدرها كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد الثاني، العدد الحادي والعشرون، إبريل١٩٩٧.

١٥- أحمد محمود حسني، قضاء النقض التجاري، المبادئ التي قررتها محكمة النقض في ثمانية وستين عاماً (١٩٣١ – ١٩٩٩))، منشأة المعارف بالإسكندرية، سنة ٢٠٠٠.

١٦- أحمد يوسف الشحات، الخصخصة والكفاءة الاقتصادية، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة، ٢٠٠٠.

١٧- إدوارد عبيد، الشركات التجارية، مطبعة النجو، بيروت، ١٩٧٠.
١٨- أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢.
١٩- أشرف أحمد هلال، عقود تأسيس الشركات – صيغ عقود التأسيس، إجراءات التأسيس، دار تاج الدين الغالب للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٢٠- أكثم الخولي، قانون التجارة اللبناني، ج ٢، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
٢١- أكرم ياملكي، الوجيز في شرح القانون التجاري العراقي، الجزء الثاني، الشركات التجارية، ط٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢ .
٢٢- أكرم ياملكي، قانون الشركات، مكتبة الذاكرة، بغداد، الأعظمية، ٢٠١٢ .
٢٣- الحسن محمد محمد سباق، أثر الخصخصة على حقوق العمال، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.
٢٤- القاضي أنطوان الناشف،الخصخصة «التخصيص» مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، مراجعة، نوال ثلج مسعود : منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
٢٥- المرسي السيد حجازي، الخصخصة، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ.
٢٦- المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة «جدوى المشروعات وتسعير منتجاتها وخصخصتها»، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٢٧- أمل محمد شلبي، التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الاحتكار، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٨.
٢٨- إيهاب الدسوقي، التخصيصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، ١٩٩٥.
٢٩- باسم محمد صالح، ود. عدنان أحمد ولي العزاوي، القانون التجاري – الشركات التجارية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
٣٠- ثروت علي عبد الرحيم، شرح القانون التجاري المصري الجديد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.
٣١- جعفر الفضلي،الوجيز في العقود المدنية (البيع - الإيجار - المقاولة)، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩.
٣٢- جلال محمد إبراهيم، د.عبد العزيز المرسي حمود، د. فاطمة محمد الرزاز، قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، مطبعة الإسراء، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.
٣٣- جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير، أثر الخصخصة على علاقة العمل، دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والمصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

٣٤- جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير، أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة في عقد العمل، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٨.

٣٥- حبشي محمد حبشي، الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون تاريخ النشر.

٣٦- حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات، ط ١، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٧- حسام الدين عبد الغني الصغير، الترخيص باستعمال العلامة التجارية، القاهرة، بدون ذكر الناشر، ١٩٩٣.

٣٨- حسام الدين عبد الغني، الإيجار التمويلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٣٩- حسام الدين عبد الغني، بيع أسهم شركات قطاع الأعمال للعاملين في إطار البرنامج الحكومي لتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص، الخصخصة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

٤٠- حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات، ط ٢، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤.

٤١- حسام عيسى، نقل التكنولوجيا، دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

٤٢- حسن عطيه حجي، التجربة المصرية في الخصخصة وتأثيرها على علاقات العمل، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.

٤٣- حسني المصري، مدى حرية الانضمام إلى الشركة والانسحاب منها، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥.

٤٤- حسني المصري، القانون التجاري، الكتاب الثاني، شركات القطاع الخاص، ١٩٨٦.

٤٥- حسني مصري، اندماج الشركات وانقسامها، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون المصري، ط ١، بدون دار نشر، ١٩٨٦.

٤٦- حسين حسين شحاته، التأجير التمويلي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر المحاسبي الإسلامي، بدون سنة نشر.

٤٧- حسين عمر، الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية (مشكلات اقتصادية معاصرة)، دار الكتاب الحديث، ١٩٩٧.

٤٨- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط٢، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، بدون تاريخ النشر .

٤٩- خضير حسن خضير جيرة الله، طرق وأساليب التخصيص، الدوحة، سلسلة إصدارات غرفة تجارة وصناعة قطر، ٢٠٠٦.

٥٠- رضا صاحب أبو حمد، الخصخصة وإمكانيات تطبيقها في العراق، بدون مكان نشر، ٢٠٠٤.

٥١- زكي زكي شعراوي، العقود التجارية في الفقه والقانون والقضاء، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.
٥٢- سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمال والتصدير في الدول النامية، ط ١، ٢٠٠٨.
٥٣- سعدي إسماعيل البرزنجي، ملاحظات نقدية في القانون المدني، مطبعة وزارة الزراعة، اربيل،٢٠٠٧ .
٥٤- سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،(٥ – ٧) ديسمبر ١٩٨٨ .
٥٥- سعيد عبد العزيز عثمان، الخصخصة في قطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق، الإسكندرية، بدون تاريخ ومكان نشر.
٥٦- سليمان أبو صبحي وآخرون، الخصخصة والآثار الاجتماعية على إنسان الخليج، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، دبي، ١٩٩٦.
٥٧- سليمان الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٦٥.
٥٨- سميحة القليوبي، تأجير استغلال المحل التجاري، الإدارة الحرة للمتجر، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
٥٩- سميحة القليوبي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
٦٠- سميحة القليوبي، الملكية الصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
٦١- سميحة القليوبي، المحل التجاري (بيع المحل التجاري - رهنه - تأجير استغلاله)، ط٤، دارالنهضة العربية، ٢٠٠٠.
٦٢- سهير منتصر، الالتزام بالتبصر، دار النهضة العربية، بدون سنة طبع.
٦٣- سيد أحمد سيد يعقوب، الخصخصة ودورها في التنمية وتطوير الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة، تجربة حكومة دولة الكويت، ٢٠٠٦.
٦٤- شكري رجب العشماوى، الخصخصة «اتحاد العاملين المساهمين»، الدار الجامعية، ٢٠٠٧.
٦٥- صالح البربري،الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية،مركز المساندة القانونية،القاهرة،٢٠٠١.
٦٦- صالح بكر الطيار، النظام القانوني لمشروعات البوت BOT (البناء – التشغيل – نقل الملكية)،مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.
٦٧- صبا نعمان رشيد الوسي،سلطة صاحب العمل الإدارية في إطار المشروع،منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠١١.
٦٨- صباح صادق جعفر الأنبارى، مجموعة قوانين الشركات، المكتبة القانونية، بغداد، شارع المتنبي.
٦٩- صفوت عبد السلام، الآثار التنموية للخصخصة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.

٧٠- صلاح الدين عبد اللطيف الناهي، الوجيز الوافي في القوانين المرعية في الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية والكويت، مصادر الحقوق الشخصية، مصادر الالتزامات، المصادر الإدارية، مطبعة البيت العربي، عمان – الأردن، ١٩٨٤.

٧١- ضياء مجيد،الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجهات)،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨ .

٧٢- طارق عبد الرؤوف صالح رزق، قانون الشركات الكويتي وتعديلاته الجديدة رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة.

٧٣- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩٩.

٧٤- طارق كاظم عجيل، شرح قانون الاستثمار العراقي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٩.

٧٥- عاطف حسن النقلي،الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر،كتاب الأهرام الاقتصادي،عدد ٨٧،١٩٩٤.

٧٦- عاطف صدقي، خصخصة المشروعات المملوكة للدولة والهيئات العامة السياسات- الأطر القانونية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٧٧- عبد الباسط كريم مولود، تداول الأوراق المالية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.

٧٨- عبد الحكيم فوده، شركات الأموال والعقود التجارية، في ضوء قانون الشركات الجديد رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٠.

٧٩- عبد الحميد المنشاوي، التعليق على القانون التجاري الجديد رقم١٧ لسنة ١٩٩٩ في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥.

٨٠- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

٨١- عبدالرزاق السنهوري، موسوعة الوسيط في شرح القانون المدني، ج٤، لسنة ٢٠٠٤.

٨٢- عبد الرحمن السيد قرمان، عقد الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥، دراسة مقارنة بين القانونيين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

٨٣- عبد الرحمن يسري وآخرون، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٨٤- عبد العزيز مرسي حمود، تحديد نطاق سلطة رب العمل في الانفراد بتعديل عناصر عقد العمل غير محدد المدة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٨٥- عبد الغفار حنفي ود. رسمية قرياقص، أسواق المال "بنوك تجارية – أسواق الأوراق المالية – شركات تأمين، شركات استثمار"، الدار الجامعية، ٢٠٠٠.

٨٦- عبد الفتاح مراد، موسوعة القطاع العام، دار الكتب والوثائق المصرية، ط ١.

٨٧- عبدالمجيد الحكيم،الموجز في شرح القانون المدني- ج١- مصادر الالتزام،مطبعة العاني،بغداد، ط٤، ١٩٧٤.

٨٨- عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير، القانون المدني – الجزء الثاني - أحكام الالتزام، دار الكتب للطباعة وللنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠.

٨٩- عبد المنعم زمزم، عقود الفرانشيز بين القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٩٠- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.

٩١- عثمان سليمان غيلان العبودى، المرشد العملي في أحكام الشراء، البيع، والإيجار، وإبرام العقود الحكومية، بغداد، بدون ناشر، ٢٠٠٩.

٩٢- عدنان العابد، ود. يوسف إلياس، قانون العمل، طبعة جديدة، بغداد، مكتبة السنهوري، ومكتبة داليا، ٢٠٠١.

٩٣- عصام أنور سليم، قانون العمل، ط ٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٩٤- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعى، ٢٠٠٩.

٩٥- علي البارودي، ود. محمد فريد العريني، القانون التجاري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٩٦- علي البارودي، القانون التجاري، (العقود التجارية - عمليات البنوك - الأوراق التجارية - الإفلاس)، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، ١٩٩٤.

٩٧- علي العريف، شرح القانون التجاري المصري، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٥.

٩٨- علي حسن يونس، الشركات التجارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٤.

٩٩- علي حسن يونس، المحل التجاري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤.

١٠٠- علي حسن يونس،النظام القانوني للقطاع الخاص والقطاع العام في الشركات والمؤسسات، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢.

١٠١- علي عوض حسن، الوجيز في شرح قانون العمل، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦.

١٠٢- عمار محمد مراد، مدى سلطة رب العمل في تعديل عقد العمل، مجلة الحقوق التي تصدر عن جامعة نهرين، كلية الحقوق، المجلد ٢، العدد ١٤، ٢٠١٢.

١٠٣- عوض شفيق عوض، الخصخصة، الإسكندرية، المكتب الدولي للأعمال القانونية، ٢٠٠٠.

١٠٤- فاروق إبراهيم، الموجز في الشركات التجارية، ط٢، ٢٠١١، المكتبة القانونية، بغداد.

١٠٥- فاطمة محمد الرزاز، دروس في قانون العمل، ط ٢٠٠٤.

١٠٦- فالح أبو عامرية،الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط ١، ٢٠٠٨.

١٠٧- فايز نعيم رضوان، عقد الترخيص التجاري، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، الطبعة ١، ١٩٩٠.

١٠٨- فائق الشماع، د. أكرم ياملكي، القانون التجاري، بغداد، ١٩٩٨.

١٠٩- فخري الدين الفقي، صناعية التأجير التمويلي مع دراسة تحليلية للسوق المصري، ج ١، بنك الكويت الصناعي، مارس، ٢٠٠٠.

١١٠- فرحة زراوي صالح، المحل التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦.

١١١- فريد النجار، "الخصخصة في لاقتصاديات العربية والمزايا المخاطر والمحاذير"، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

١١٢- فوزي عطوي، القانون التجاري، دار العلوم العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.

١١٣- فوزي محمد سامي،الشركات التجارية،الأحكام العامة والخاصة،مكتبة دارالثقافة للنشر والتوزيع،عمان،١٩٩٩.

١١٤- كامل عبد الحسين البلداوي، الشركات التجارية في القانون العراقي، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠.

١١٥- كريستين كسيدز، "خصخصة مشروعات البنية الأساسية للمتطلبات والبدائل والخبرات"، ترجمة د. منير إبراهيم هندي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٧.

١١٦- لوان نابولي، تمليك الأسهم للعاملين كركيزة لعملية التخصيصة، أضواء على التخصيصية، العدد الثاني، المجلد الأول، مطبوعات المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، يونيو١٩٩٤.

١١٧- محسن أحمد هلال، تسوية المنازعات في إطار منضمة التجار العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.

١١٨- محسن حسان، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠٠١.

١١٩- محسن شفيق، القانون التجاري المصري في مائة عام، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

١٢٠- محسن شفيق، الوسيط في القانون التجاري المصري، ط ٣، القاهرة، ١٩٥٧.

١٢١- محسن شفيق، الموجز في القانون التجاري، ج ١، ١٩٦٧ – ١٩٦٨.

١٢٢- محمد السيد الفقي، دروس في القانون التجاري الجديد (الأعمال التجارية – التجار – الأموال التجارية)

دار المطبوعات الجديدة، ٢٠٠٠.

١٢٣- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦.

١٢٤- محمد المتول، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٢٥- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠.

١٢٦- محمد رياض الأبرشي،ود. نبيل مرزوق: الخصخصة «آفاقها وأبعادها»، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢.

١٢٧- محمد شوقي شاهين، الشركات المشتركة (طبيعتها وأحكامها في القانون المصري والمقارن)، بدون سنة ومكان النشر.

١٢٨- محمد صالح جابر، الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.

١٢٩- محمد صالح حناوي، الخصخصة "رؤية شخصية"، الدار الجامعية، ١٩٩٨.

١٣٠- محمد صبحي الأتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٧.

١٣١- محمد صبري بن أوانج، الخصخصة (تحويل الملكية العامة إلىالقطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية)، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠٠.

١٣٢- محمد عبد الغفار البسيوني، سلطة رب العمل في الانفراد بتعديل عقد العمل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

١٣٣- محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤.

١٣٤- محمد عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.

١٣٥- محمد علي سويلم، الشركات التجارية في الأنظمة العربية المقارنة (ما هي الشركات، خصائصها، أركانها (الموضوعية والشكلية) أنواعها- شركات الأشخاص (شركة التضامن، التوصية البسيطة، المساهمة)، لشركات الأموال (شركة المساهمة، التوصية بالأسهم، وأموالها، وانقضاؤها- التصفية، والقسمة والإفلاس والاندماج- في ضوء الفقه وأحكام القضاء) دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٣.

١٣٦- محمد عمر الحاجي، الخصخصة ما لها...وما عليها!!، دار المكتبي، سوريا، دمشق، ٢٠٠٧.

١٣٧- محمد عطا لله الناجم الماضي، دور الهيئة العامة لسوق المال في حماية أقلية المساهمين في الشركات المساهمة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،٢٠١٢.

١٣٨- محمد فريد العريني، ود. جلال وفاء البدري محمدين، وكذلك د. محمد السيد الفقي، مبادئ القانون

التجاري، دراسة في الأدوات القانونية، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٨.

١٣٩- محمد فريد العريني، الشركات التجارية – المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦.

١٤٠- محمد فريد العريني، الشركات التجارية (المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال)، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣.

١٤١- محمد فريد العريني، الشركات التجارية (المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال)، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥.

١٤٢- محمد فؤاد عبدالباسط، القانون الإداري «تنظيم الإدارة ونشاط الإدارة ووسائل الإدارة»، بدون الناشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

١٤٣- محمد محسن إبراهيم النجار، الضمانات القانونية للعاملين في ضوء الخصخصة، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٤٤- محمد محسن إبراهيم النجار، عقد الامتياز التجاري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٤٥- محمد محمد عبد اللطيف،الاتجاهات المعاصرة في إدارة المرافق العامة الاقتصادية،دارالنهضة العربية،٢٠٠٠.

١٤٦- محمد محمد عبد اللطيف، النظام الدستوري للخصخصة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

١٤٧- محمد محي الدين إبراهيم سليم، نطاق مبدأ نسبية أثر العقد في القانونين الإنجليزي والمصري "دراسة مقارنة"، ٢٠٠٣، بدون مكان نشر.

١٤٨- محمد أحمد بريري، قانون المعاملات التجارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

١٤٩- محمود الكيلاني، عقود التجارة الدولية في مجال نقل التكنولوجيا، مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية، القاهرة، ١٩٨٨.

١٥٠- محمود جمال الدين زكي، عقد العمل في القانون المصري، ط ٢، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢.

١٥١- محمود جمال الدين زكي، قانون العمل المصري، ط ٣، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

١٥٢- محمود سالم، قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، ودوره في برنامج الإصلاح الاقتصادي ودور المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام في تصحيح مسيرة شركات قطاع الأعمال العام، مطبعة الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٩٧.

١٥٣- محمود صبح، الأسواق المالية، بدون الناشر، ١٩٩٣.

١٥٤- محمود صبح،الخصخصة"ماذا - متى - لماذا – كيف"،المشكلات والحلول،البيان للطباعة

والنشر،ط٢،١٩٩٩.

١٥٥- محمود محمد فهمي، التأجير التمويلي وسيلة جديدة لتمويل وتنشيط سوق المال، شركة الطوبجي للطباعة، بدون تاريخ نشر.

١٥٦- محمود محمد، التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة الخامسة والسبعين، العدد ٣٩٦، إبريل ١٩٨٤.

١٥٧- محمود مختار أحمد بريري، الشخصية المعنوية للشركات التجارية، دار الفكرالعربي،١٩٨٥.

١٥٨- محمود مختار أحمد بريري، الشخصية المعنوية للشركة التجارية – شروط اكتسابها وحدود الاحتجاج بها – دراسة مقارنة، القانون المصري والفرنسي والإنجليزي، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٥٩- محمود مختار أحمد بريري، الشخصية المعنوية للشركة التجارية – شروط اكتسابها وحدود الاحتجاج بها –دراسة مقارنة، القانون المصري والفرنسي والإنجليزي، دار النهضة العربية ، ط١، القاهرة، ٢٠١٣.

١٦٠- محمود مصطفى الزعارير، سياسة التخاصة، دراسة مقارنة، دار ثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

١٦١- مختار خطاب، أسلوب تنفيذ برنامج الخصخصة، المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال، مذكرات داخلية، ١٩٩٧.

١٦٢- مختار عبدالمنعم خطاب، العولمة وضرورة الإصلاح والخصخصة في مصر، بدون مكان النشر، ٢٠٠٣.

١٦٣- مراد منير فهيم، تحول الشركات – تغير شكل الشركة، طبعة ثانية، ١٩٨٦.

١٦٤- مراد منير فهيم، نحو قانون واحد للشركات "تقنين الشركات: دراسة في التشريعات الراهنة للشركات في القانونين المصري والفرنسي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١.

١٦٥- مرتضى ناصر نصر الله، الشركات التجارية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٦.

١٦٦- مروان محيى الدين القطب،طرق خصخصة المرافق العامة،دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٩.

١٦٧- مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق، أصول القانون التجاري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٦٨- مصطفى كمال طه، القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٦.

١٦٩- مصطفى كمال طه، القانون التجاري، مقدمة الأعمال التجارية والتجار – الشركات التجارية والملكية التجارية والصناعية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

١٧٠- مصطفى محمد العبدالله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، الجزائر، بدون ناشر، ٢٠٠٢.

١٧١- محمد لبيب شنب، شرح احكام قانون العمل،تنقيح وائل أنور بندق،الطبعة السادسة، بدون مكان النشر،٢٠١٠.

١٧٢- منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في خصخصة ، الدار المصرية، ١٩٩٨.

١٧٣- منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة، وخلاصة الخبرات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، ١٩٩٥.

١٧٤- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.

١٧٥- منير إبراهيم هندي، الخصخصة وخلاصة التجارب العالمية، منشأة المعارف، جلال حربي وشركاه، ٢٠٠٨.

١٧٦- مهند الجبوري، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

١٧٧- نبيل مرزوق، الخصخصة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٠.

١٧٨- نجوى عبدالله سمك، د. عادلة محمد رجب: انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٧٩- نزيه عبدالمقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، الإسكندرية.

١٨٠- هارفيفيجنباوم، جفرىهينج، بول ستيفنز، برامج الخصخصة في العالم الغربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد٧، الإمارات.

١٨١- هاني دويدار، النظام القانوني للتأجيرالتمويلي، دراسة نقدية في القانون الفرنسي ، ط٢، الاسكندرية، ١٩٩٨.

١٨٢- هاني دويدار، التنظيم القانوني للتجارة الاعمال التجارية (التجار - السجل التجاري - الدفاتر التجارية - المحل التجاري)، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٢.

١٨٣- هاني دويدار، القانون التجاري، التنظيم القانوني للتجارة (الملكية التجارية والصناعية- الشركات التجارية) ، منشورات حلبي الحقوقية، ٢٠٠٨.

١٨٤- هاني دويدار، التنظيم القانوني للتجارة الاعمال التجارية (التجار - السجل التجاري - الدفاتر التجارية - المحل التجاري)، دار الجامعة الجديدة ط/ ٢٠١٣ - ٢٠١٥.

١٨٥- هاني صلاح سري الدين، محاضرات في الشركات التجارية، دار النهضة العربية، ٢٠١٢.

١٨٦- هيوا ابراهيم الحيدري،شركة الشخص الواحد ذات المسئولية المحدودة،منشورات الحلبي الحقوقية،ط١، ٢٠١٠.

١٨٧- وليد حيدر جابر، طرق إدارة المرافق العامة والمؤسسة العامة والخصخصة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١،٢٠٠٩.

١٨٨- ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٥.

١٨٩- يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية على اقتصاد الدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل العلمية

١٩٠- أسامة فتحي عبادة يوسف، النظام القانوني لعمليات التركز الاقتصادي في قانون المنافسة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١١.

١٩١- آمال طه عبد الغني رزق، إنهاء عقد العمل بالإرادة المنفردة لصاحب العمل، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٩٩.

١٩٢- أمير محسن جاسم الجناوي، النظام القانوني لإدارة الشركات العامة في الطرق، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٣.

١٩٣- حسن محمد على حسن البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغير والتطوير، دراسة مقارنة في تطوير نشاط المرافق العامة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

١٩٤- زينة غانم عبد الجبار الصفار، المنافسة غير المشروعة للملكية الصناعية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.

١٩٥- صالح أحمد البربري، بورصة الأوراق المالية والممارسات التي تؤثر على كفاءة وأداء وظائفها وقواعد الضبط، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية حقوق، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠١.

١٩٦- صهيب موسى جفال المؤمني، الجوانب القانونية للتخاصيه في التشريع الأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧.

١٩٧- عبد الأمير علي موسى، النظام القانوني للترخيص أو الإجازة في التشريع العراقي، رسالة ماجستير في كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨١.

١٩٨- عبد الجبار ناجي الملا صالح، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٧٤.

١٩٩- عزت فوزي حنا، المرافق العام الاقتصادي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية حقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٢٠٠- فاروق إبراهيم جاسم، حقوق المساهم في الشركة المساهمة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٢٠١- فوزي حسين سلمان الجبوري، حق الملكية ازاء اتجاهات الدولة في التأميم والتخصيصية، دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والعراقي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية صدام للحقوق، ٢٠٠١.

٢٠٢- كلاويش مصطفى، نظام التمويل الذاتي وتطبيقه في المستشفيات الحكومية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٢٠٣- محمود أحمد سليمان البراشدي، النظام القانوني للأموال، المرافق العامة في ظل سياسة الخصخصة، دراسة مقارنة لوضع أموال المرافق العامة في ظل نظام الخصخصة لكل من جمهورية مصر العربية وسلطنة عمان، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس.

٢٠٤- محمود السيد عرفات سليمان، رسالة دكتوراه مقدمة إلىكلية الحقوق، جامعة عين شمس، بعنوان "أثر الخصخصة على السياسات الضريبية"، دراسة مقارنة وتطبيقية على الاقتصاد المصري، ٢٠٠٩.

٢٠٥- محمد الطيب عبد اللطيف، نظام الترخيص والأخطار في القانون المصري، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٥٧.

٢٠٦- محمد علي حماد، اندماج الشركات وفقاً لقانون الشركات الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.

٢٠٧- مصطفى أبو مندور موسى، دور العلم بالبيانات عندما تكون العلاقة العقدية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

٢٠٨- مهند الجبوري، دمج الشركات في القانون العراقي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون جامعة الموصل، ١٩٩٦.

٢٠٩- ميادة عبد القادر أحمد، سياسة الدولة في مصر نحو خصخصة مشروعات المرافق العامة، المشكلات والتنظيم القانوني الأمثل، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.

٢١٠- هالة مقداد أحمد الجليلي، العلامة التجارية، دراسات قانونية مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

٢١١- وجيه إبراهيم عبده محمد غنيم، أثر الخصخصة على النظام الضريبي في ظل المالية المقارنة «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه ، مقدمة إلىكلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١١.

٢١٢- يعقوب يوسف صرخوه، الأسهم وتداولها في القانون الكويتي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

ثانياً: الدراسات والندوات والتقارير:

٢١٣- تقرير التنمية البشرية العالمي للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

٢١٤- جيهان الصاوي، الخصخصة وتحفيز الاستثمارات، مقال منشور في كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد٣٩٧٤، الصادر في ٢٠٠٤/٢/٢٥.

٢١٥- دراسة أعدت من قبل ندوة التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين، ١٩٩٥/٣/٢٨، ص١٠، مكتبة الاسكوا، بيروت.

٢١٦- دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة، وزير قطاع الأعمال العام، المكتب المفتش، القاهرة، ١٩٩٣.

٢١٧- صابر حسن الغنام، التأجير التمويلي كأحد الأساليب المقترحة للخصخصة، مؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، القاهرة، ١٩٩٦.

٢١٨- عابد فايد عبد الفتاح فايد، تعديل العقد بالإرادة المنفردة، بحث مقدم إلىالمؤتمر العلمي الثانوي الرابع لكلية الحقوق، جامعة حلوان، حول "الجوانب التشريعية والاقتصادية للسياحة في مصر والعالم العربي"، مارس ٢٠٠٥.

٢١٩- عبد العزيز السوداني، تقييم تجارب الخصخصة في الدول النامية، بحث مقدم إلى مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر المنعقد بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ١٦ – ٢٠ مايو ١٩٩٣، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، عدد خاص.

٢٢٠- عبد الله يحيى المعلمي، القدرات المالية والإدارية والفنية للقطاع الخاص ودورها في إنجاح عملية التخصيص، ندوة التخصيص وأثره في الاقتصاد السعودي، ٩ رجب ١٤٠٩ – فبراير ١٩٨٩م، الإدارة الاقتصادية والبحوث، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية.

٢٢١- محمد ميدون، التجربة التونسية في الخصخصة، ندوة التحول إلى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٩٦.

٢٢٢- مؤتمر(الجوانب القانونية لخصخصة المشروعات العامة) الخصخصة مفهوم عالمي ورقة مقدمة من Cooper & Lybrand . تنظيم مكتب د.محمد عبد المحسن المقاطع للاستثمارات القانونية والمحاماة وآخرين، شيراتون، ٢ - ٣ مارس١٩٩٧.

٢٢٣- موسوعة الخصخصة المصرية «برنامج إعادة الهيكلة وتوسيع قاعدة الملكية – الخصخصة» قطاع الأعمال العام، الكتاب الأبيض «الشركة المصرية للنقل البحري»، العدد١، يناير ٢٠٠٤، وزارة قطاع الأعمال العام.

٢٢٤- محمد حناوي، الخصخصة بين مطرقة القضاء وسندان صندوق النقد الدولي، المؤتمر العلمي الحادي عشر (استراتيجيات إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع في المرحلة القادمة)، في جامعة الإسكندرية كلية التجارة، خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢ .

٢٢٥- محمد السقا، الدروس المستفادة من تجربة المملكة المتحدة في الخصخصة، مؤتمر برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وتحديات المستقبل، جامعة حلوان، يومي ٢٧، ٢٨ أبريل ١٩٩٤.

٢٢٦- مجدي محمد سامي، دور صيغ الاندماج والاستحواذ في مواجهة الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأداء المالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع نحو صياغة دور الدولة في الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية العالمية، ٩ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، الإسكندرية.

٢٢٧- ندوه «سياسات وأساليب خصخصة المشروعات العامة في الوطن العربي»، التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٢، منشورة في جريدة الشرق الأوسط، الأحد ٢٣ صفر ١٤٢٣هـ/٥ مايو ٢٠٠٢م، العدد ٨٥٥٩.

ثالثاً: البحوث:

٢٢٨- إبراهيم طه الفياضي، الشركات العامة، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والتطور في المجتمع العراقي، المعقود كلية الحدباء الجامعة، موصل، ٢٤ – ٢٥ آذار – ٢٠٠١.

٢٢٩- أحمد عبد الكريم سلامة، الحماية القانونية لبيئة العمل في ظل سياسة الخصخصة، مجلة الثورة القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، المجلد الأول، العدد الحادي والعشرون، إبريل ١٩٩٧.

٢٣٠- أسعد السعدون، أساليب خصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، المقال منشور في جريدة التجارية الصادر في مملكة البحرين، العدد ٢٢١، ٢٠٠٩.

٢٣١- أكرم ياملكي، الاتجاهات الجديدة في تنظيم الشركات في العراق، بحث منشور في مجلة (العلوم القانونية والسياسية) تصدرها كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، العدد الخاص، مايس، ١٩٨٤ .

٢٣٢- حاتم كريم بلحاوي، الخصخصة كنموذج للإصلاح الاقتصادي في العراق، بحث منشور في مجلة علمية تصدر من جامعة واسط، مجلة الواسطي، العدد ١٧ لسنة ٢٠١١.

٢٣٣- دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٤.

٢٣٤- رمزي فريد مبروك، مدى سلطة صاحب العمل في الانفراد بتعديل بنود عقد العمل ذي المدة غير المحددة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية تصدرها كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد الثاني عشر، أكتوبر ١٩٩٢.

٢٣٥- صبري أحمد أبو زيد، دور سوق المال في تنمية الاستثمارات في مصر خلال ١٩٧٥ – ١٩٨٥، مجلة المعاصرة، ص ٧٩، عدد ٤١١ – ٤١٢، يناير، أبريل، ١٩٨٨.

٢٣٦- صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر«دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، القاهرة، ٢٦-٢٧ مارس ٢٠٠٢.

٢٣٧- عبد الرحمن يسري أحمد، التحول إلى القطاع الخاص في مصر لماذا؟ وما هو الأسلوب المناسب؟، بحث مقدم إلى المؤتمر المشترك الأول – قطاع الأعمال العام، استراتيجيات وأساليب التحول، الإسكندرية، يونيو ١٩٩٢.

٢٣٨- عبد المعز عبد الغفار نجم، مشكلات وأساليب تنظيم المشروعات متعددة الجنسية، مجلة الدراسات القانونية، العدد التاسع، ٦ يونيو ١٩٨٧.

٢٣٩- عزيزة الشريف، اتجاهات التشريعات لحل مشكلة العمالة الزائدة في أعقاب حركة الخصخصة، بحث مقدم لمؤتمر الأوضاع القانونية والاقتصادية للعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد الأول، العدد الحادي والعشرون، إبريل ١٩٩٧.

٢٤٠- عزت عبد الحميد البرعي، الإطار القانوني والاقتصادي لتنظيم قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، العدد الثامن، السنة الرابعة، أكتوبر ١٩٩٥.

٢٤١- علي عبد الوهاب، القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، بحث مقدم إلىمؤتمر تعزيز القدرة التنافسية (الاستراتيجية والسياسات والآليات في الفترة ٢٧ – ٢٩ يوليو ٢٠٠٦)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٢٤٢- علي الخطار، عقد امتياز المرافق العامة وتطبيقاته في الأردن، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الخامس، ١٩٩٢.

٢٤٣- عبد الحكم محمد عثمان، التطور التشريعي في تنظيم القطاع العام في مصر ومدى الحاجة إلى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الأول، يناير، ١٩٩٢.

٢٤٤- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد المصري نحو ثورة في التنمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الحادي عشر "استراتيجيات إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع في مراحله القادمة"، في الفترة من ١٧ إلى١٨ أكتوبر، ٢٠١٢.

٢٤٥- كامل عبد الحسين، مهند الجبوري، زيادة رأسمال شركة المساهمةفي التشريع العراقي، مجلة الرافدين للحقوق، كلية القانون، جامعة الموصل، العدد العاشر، ٦ آذار ٢٠٠١.

٢٤٦- محمد بو سماح، الإطار القانوني للخصخصة في الجزائر، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية والتدريب، أنقرة، مجلة عدد ١٤ لسنة ١٩٩٣.

٢٤٧- محمد حسونة، التحديات التي واجهت برنامج إصلاح قطاع الأعمال العام المصري وأساليب مواجهتها، بحث مقدم في مؤتمر " انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري " الذي نظمه مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بالتعاون مع مؤسسة كونراداديناروالألمانية، مصر، القاهرة، ٣٠-٣١ اكتوبر، ٢٠٠٢.

٢٤٨- محمد دويدار، دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٤

٢٤٩- محمد محمد عبد اللطيف، حرية الإذاعة المسموعة والمرئية، بحث مقدم لمؤتمر الإعلام والقانون، كلية الحقوق، جامعة حلوان، مارس ١٩٩٩.

٢٥٠- محمد سعيد النابلسي، التخاصية الأردنية بين النجاح والتعثرة، مجلة أخبار التخاصية، عدد ١٧١ لسنة ١٩٩٩.

٢٥١- محمد صالح الحناوي، الخصخصة وإعداد القيادات الإدارية، بحث منشور في مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، عدد خاص، بحوث ودراسات مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر المنعقد بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٦ – ٢٠ مايو ١٩٩٣.

٢٥٢- محسن حسن، الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات، مجلة القانونية،العراق، العدد الثلاثون، ٢٠٠٨م.

٢٥٣- نحمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٤.

رابعاً: القوانين والقرارات والأحكام :

٢٥٤- قانون الشركات الفرنسي رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٦.

٢٥٥- قانون العمل الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو ١٩٧٣.

٢٥٦- قانون تحرير القطاع العام الفرنسي رقم ٦٧٥ – ٨٣ في ١٩٨٣/٧/٢٦.

٢٥٧- قانون تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص الفرنسي الصادر في الثاني من يوليو١٩٨٦ و ٦ أغسطس ١٩٨٦ .

٢٥٨- قانون الخصخصة في فرنسا لعام ١٩٩٣.
٢٥٩- قانون الشركات البريطاني لعام ١٩٨٥.
٢٦٠- القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المصري .
٢٦١- قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة المصري رقم١٥٩ لسنة١٩٨١.
٢٦٢- قانون شركات قطاع الأعمال العام المصري رقم ٢٠٣ لسنة١٩٩١ .
٢٦٣- قانون سوق رأس المال المصري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
٢٦٤- أحكام القواعد العامة للتضامن في المادة ٢٨٤ والمادة ٢٩٠ من القانون المدني المصري.
٢٦٥- القانون المصري رقم (٩) لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات المعدل .
٢٦٦- قانون تنظيم المناقصات والمزايدات المصري رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨.
٢٦٧- قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.
٢٦٨- القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة المصري .
٢٦٩- قانون الضرائب العامة على الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
٢٧٠- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
٢٧١- قانون الخدمة المدنية العراقي رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠.
٢٧٢- قانون الشركات العامة العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ .
٢٧٣- قانون الشركات العراقي رقم ٣٦ لعام ١٩٨٣(الملغي) .
٢٧٤- قانون بيع إيجار أموال الدولة العراقي رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦ .
٢٧٥- قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧.
٢٧٦- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي العراقي رقم (١٤) لسنة ١٩٩١.
٢٧٧- قانون الشركات العامة العراقي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ .
٢٧٨- قانون المصارف الصادر بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٣.
٢٧٩- القانون العراقي المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ .
٢٨٠- قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .
٢٨١- قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل .
٢٨٢- قانون الشركات المساهمة المغربي رقم (١٧/٩٥) لسنة ١٩٩٦.
٢٨٣- قانون المالكين والمستأجرين، رقم ١١ لسنة ١٩٩٤، ويعد قانوناً خاصاً .
٢٨٤- قانون تشجيع الاستثمار في الأردن رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥

٢٨٥- قانون التخاصية الاردني رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠ .

٢٨٦- قانون الخصخصة اللبناني رقم ٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ .

٢٨٧- حكم محكمة التمييز رقم ٩٥/٦٩٧، صفحة ٢٦٦١، سنة ١٩٩٥، المحامي بند ٣٤٧٩، ص ١٣١٣.

٢٨٨- الطعن بالنقض رقما ٦٦٢٣، ٦٦٤٩ لسنة ٦٣ق، جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢، مجلة المحاماة، العدد الأول عام ٢٠٠١.

٢٨٩- الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٥١ق – جلسة ١٩٩٦/٢/١٢، مجموعة الأحكام الصادرة من الدوائر المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية، السنة السابعة والأربعون (الجزء الأول) من يونيه إلى ديسمبر ١٩٩٦.

خامساً: المصادر الألكترونية

٢٩٠- <http:www.arado.org.eg/Edara?p=438>last visited(27-12-2014)

٢٩١- <http:www.6095.eg.all.biz>last visited (27-12-2014)

٢٩٢- <http:www.alborsaews.com %D9 %8>last visited (26-12-2014)

٢٩٣- <http:www.ankawa.com/forum/index.pht?topic=>last visited (2/1/2015)

٢٩٤- سعيد عبدالخالق، التأجير كأداة للتمويل . الموقع البوابة القانونية
<http:www.tashreat.com/legal studies/pages/legal>last visited(27-12-2014)

٢٩٥- < www.mubasher.info/ net > (last visited 26/11/2012)

٢٩٦- http://www/ladis.com(last visited 27/12/2014)

٢٩٧- http://www.saidaonline.com/news.last visited (19/1/2015) .

المراجع الأجنبية

أولاً : المراجع الانجليزية

298- A.Kay. C. Mayer. & D.Thompson, (eds.) Privatization & Regulation: the UK Experience Oxford: Clarendon Press.1986.

299- Charles Vuylsteke, "Techniques of privatization of state – owned Enterprises" Vol.1, Methods and Implementation, 1988.

300- Chidozie Emenugea, "Implementing privatization through the capital market : lessons from Nigeria" the African development Bank, Economic research

paper, no.31, 1997 .

301- Corey (M.) Rosen : The record of Employee ownership financial management, spring, 1990.

302- John Nellis and Sunita, The privatization of public enterprises in: Said El Naggar, privatization and structural adjustment in the Arab countries, 1989.

303- John Vicker & George Yarrow, privatization An Economic Analysis,London. 1988 .

304- Julia O'connell Davidson "Privatization and employment relations", New York ،1993.

305- Kenneth W. Clarkson, Roger Leroy Miller, bonnie blaire, west's business law, West publishing company, st.paul U. S. A. 1986 .

306- Loannis Nicolaos Kessides, Reforming Infrastructure: Privatization, Regulation, and Competition, World Bank and oxford, 2004.

307- United Nation Conference on trade and development, Comparative Experiences with privatization – policy in signts and Lessons Learned, united nation, new york and Geneva, 1995 .

308- Venkata Vemuri Ramanadham,: Privatization: A Global Perspective, Privatization in Chile, London,1993.

309- Young's.The nature of privatization in Britain. In V.wright, and perrotti(eds) privatization and public policy, 2001.

ثانياً : المراجع الفرنسية

310- B- Caillaudet R.Darand, Fusion, Scission et Apport Partiel, Paris, 1985.

311- Camer Lynck ,contrat de travail, mise a jour,par(G.H), 1988.

312- Chrisian Baillon, Droit des Entreprises Publiqes Encyclopdie delmas Pour Lavie des affaires, dlms-Paris, edition, 1992.

313- Jean. Philippe Colson, droit public Economique, L.G.D.J., Paris, 1997.

314- Jean – Paul Voluet celmet / la franchise commerciale et industrelle la

franchising, le franchising, 2 ème edition, entreprise modern d'éditin.

315- J. Le Gall, French Company Law, European Commercial Law Library, Oyez Publishing Limited, London, 1974.

316- Lysiane Cartelier, privatization et con struction Europeenne, Etudes de droit des communau tes europeennes : Entre concurrence et interet, general, edition A.pedone, paris,1995 .

317- Michel Durupty, L'actuatité en droit économique les relations entre le secteur publice et le secteur privé: La privatisation du secteur public en france, D.,Dec. 1989.

318- Michel Durupty : les privatisations en France 1988 .

319- P. Pochet, Reflexion sur le regime Juridique dies privatization, Rev,Trim.Droit com, Juill-sept,1988.

320- Rene Chapus : droit administratif general, Volume1, 15eme edition, Montchrestien, Paris, 2001.

321-Tanquerel (T.): "L statut de la function publique dans l' administration centrale" evolution" 4 et 5 Mars volume18 ,(function publique: vers une privatistion, journees de droit administratife universite de Genève , 1999.

322-Y. D Jehane, Paso yaux durs aux groupes de actionuaires stables, Banque, n 543, dec. 1993.

323-Yves Guyon, Les Privatisation en France, en Allemagne, en Grande Bretagne et en Italie, Nantes, 1995.

324- Yves Guyon, Le Régime Juridique des Soci étés Privatisées en France et en Italie, Petites a ffiches, 1997.

المقدمة ١

القسم الأول : الآليات القانونية للخصخصة ٨

الباب الأول : خصخصة الملكية (الخصخصة الناقلة للملكية) ١٠

الفصل الأول : خصخصة الشركات عبر سوق الأوراق المالية ١٦

المبحث الأول : العرض العام لشراء الأسهم ١٩

المطلب الاول : إجراءات العرض العام للأسهم في فرنسا ٢٠

المطلب الثاني : إجراءات العرض العام للأسهم في مصر والعراق ٢٢

الفرع الأول : إجراءات العرض العام للاسهم في مصر ٢٢

الفرع الثاني : إجراءات العرض العام للاسهم في العراق ٢٨

المطلب الثالث : الشركات التي يلائمها العرض العام ٢٩

المبحث الثاني : الطرح الخاص للأسهم Private sale of shares..... ٣٢

المطلب الأول : إجراءات الطرح الخاص ٣٥

المطلب الثاني : المنشآت التي يلائمها الطرح الخاص..... ٣٩

المبحث الثالث : الخصخصة عن طريق زيادة رأس المال ٤٣

المطلب الأول : زيادة رأس المال عن طريق ضم الاحتياطي إلى رأسمال..... ٤٤

المطلب الثاني : زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة للاكتتاب العام..... ٤٩

المطلب الثالث : زيادة القيمة الاسمية للأسهم..... ٥٥

الفصل الثاني : خصخصة الشركات خارج سوق الأوراق المالية..... ٦٠

المبحث الأول : آليات الخصخصة التي تحدث خارج سوق الأوراق المالية وتتضمن البيع ٦٢

المطلب الأول : البيع المباشر للمشروع العام ٦٣

الفرع الأول : بيع المشروع بطريق المزاد العلني ٦٤

الفرع الثاني : بيع المشروع العام بطريق الممارسة..... ٧١

المطلب الثاني : البيع لمستثمر رئيسي «استراتيجي»..... ٧٣

الفرع الاول : البيع لمستثمر رئيسي في فرنسا ٧٥
الفرع الثاني : البيع لمستثمر رئيسي في مصر ٧٦
الفرع الثالث : البيع لمستثمر رئيسي في العراق..... ٧٨
المطلب الثالث : البيع للعاملين بالمشروع العام..... ٨٠
المبحث الثاني : الآليات التي تحدث خارج سوق الأوراق المالية ولا تتضمن البيع ٨٦
المطلب الأول : مقايضة الديون بالأسهم في الشركات العامة ٨٧
المطلب الثاني : نظام الكوبونات للمشاركة في ملكية المشروعات العامة ٨٩
المطلب الثالث : دمج الشركات العامة بشركات خاصة ٩١

الباب الثاني : الخصخصة التي ترد على الإدارة..... ١٠٠
الفصل الأول : فصل الملكية عن الإدارة ١٠٢
المبحث الأول : نقل إدارة المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص..... ١٠٣
المطلب الأول : عقود الإدارة Management Contracts ١٠٧
المطلب الثاني : عقد الامتياز..... ١١٣
المبحث الثاني : عقود التأجير والخدمات Service & Leasing contracts..... ١١٦
المطلب الأول : عقود التأجير ١١٧
الفرع الأول : عقد الإيجار التشغيلي Operating Lease ١١٩
الفرع الثاني : عقد التأجير التمويلي..... ١٢٠
الفرع الثالث : عقد الترخيص التجاري (الفرنشايز) ١٢٤
الفرع الرابع : تأجير استغلال المحل التجاري (التأجير بالجدك) ١٣٠
المطلب الثاني : عقد تقديم الخدمات ١٣٥
الفصل الثاني : أهمية التمييز بين خصخصة الملكية وخصخصة الإدارة..... ١٣٧
المبحث الأول : اختلاف النظام القانوني لخصخصة الملكية الإدارة ١٣٨
المبحث الثاني : انعكاسات خصخصة الإدارة على خصخصة الملكية ١٤٦
المطلب الأول : أثر خصخصة الإدارة عن طريق عقد الإيجار في خصخصة الملكية ١٤٧

المطلب الثاني : أثر خصخصة الإدارة عن طريق عقود الترخيص التجاري في خصخصة الملكية.. ١٥٢

القسم الثاني : اثر التحول على الشركة المخصخصة ومظاهره ١٥٧

الباب الاول : تغيير النظام القانوني للشركة المخصخصة..... ١٦٠

الفصل الأول : الشخصية القانونية للشركة المخصخصة ١٦٨

المبحث الأول : موقف التشريعات المقارنة من الأثر المتعلق بالشخصية القانونية للشركة المخصخصة..... ١٧١

المطلب الأول : الذمة المالية المستقلة للشركة ١٧٤

المطلب الثاني : الأهلية القانونية للشركة ١٧٦

المطلب الثالث : إسم الشركة وموطنها ١٧٨

المطلب الرابع : جنسية الشركة..... ١٨٠

المبحث الثاني : زوال سلطة مجلس إدارة الشركة المخصخصة ١٨٣

المبحث الثالث : شروط التحول في شركة المساهمة والسلطة التي تملك تقريره ١٨٨

المطلب الأول : أثر التحول على حقوق دائني الشركة والمساهمين..... ١٩٠

الفرع الأول : عدم الإخلال بحقوق الدائنين..... ١٩١

الفرع الثاني : عدم الإخلال بحقوق المساهمين (حق التخارج وحق إسترداد قيمة الأسهم) ١٩٢

الفرع الثالث : القيود التي ترد على سلطة المستثمر ١٩٤

المطلب الثاني : تحديد الشكل القانوني للشركة الناجمة عن التحول ١٩٥

المطلب الثالث : التوسع في تطبيق القانون التجاري على الشركات التي خصخصت الإدارة فيها... ١٩٨

الفرع الأول : التكريس التشريعي لخضوع المشروعات المدارة من قبل القطاع الخاص للقانون التجاري ١٩٩

الفرع الثاني : مدى اكتساب المشرعات المدارة من قبل القطاع الخاص لصفة التاجر..... ٢٠٠

الفرع الثالث: عدم خضوع الشركات المدارة من قبل القطاع الخاص لنظام الإفلاس ٢٠٣

الفصل الثاني : موقف التشريعات المقارنة من حماية المشروعات العامة ٢٠٦

المبحث الاول : الضوابط المقررة في التشريعات لتملك الأجانب للأسهم..... ٢١١
المطلب الأول : نسبة الأسهم المخصصة للأجانب في القانون الفرنسي ٢١٢
المطلب الثاني : نسبة الأسهم المخصصة للأجانب في القانون المصري والعراقي..... ٢١٣
المبحث الثاني : شركة الشخص الواحد (one man company)..... ٢١٥
المطلب الأول : شركة الشخص الواحد في التشريعات العربية ٢١٦
المطلب الثاني : شركة الشخص الواحد في التشريع العراقي..... ٢١٨

الباب الثاني : البناء القانوني لشركة المخصخصة..... ٢٢١
الفصل الأول : إدارة الشركة المخصخصة (الناتجة عن التحول)..... ٢٢٢
المبحث الأول : توزيع المسئولية على إدارة الشركة بين أجهزتها ٢٢٤
المطلب الأول : القيود التي ترد على شركة بعد خصخصتها..... ٢٢٥
المطلب الثاني : كيفية إدارة الشركة بين أجهزتها ٢٣٠
المبحث الثاني : الرقابة على أعمال الشركة..... ٢٣٢
المطلب الأول : الرقابة السابقة على خصخصة الشركة ٢٣٣
لمطلب الثاني : الرقابة اللاحقة على الشركة المخصخصة ٢٣٧
الفرع الأول : رقابة الدولة بواسطة الأسهم الذهبية ٢٣٩
الفرع الثاني : تشكيل مجموعة المساهمين الثابتة..... ٢٤٥
الفصل الثاني : علاقات العمل في داخل الشركة المخصخصة ٢٥٤
المبحث الأول : الاختصاص القانوني والقضائي على الشركات المخصخصة..... ٢٥٩
المطلب الأول : الاختصاص القانوني على الشركة المخصخصة ٢٦٠
المطلب الثاني : الاختصاص القضائي لعلاقات العمل داخل الشركة المخصخصة..... ٢٦٢
المطلب الثالث : حرمان العاملين في الشركة المخصخصة من بعض الضمانات ٢٦٤
المبحث الثاني : الأوضاع القانونية للمستثمرين في فرنسا ومصر في ظل الخصخصة..... ٢٦٧
المطلب الأول : مدى سلطة صاحب العمل في تعديل عقد العمل في فرنسا..... ٢٧٠
المطلب الثاني : مدى سلطة صاحب العمل في تعديل عقد العمل في مصر ٢٧٤

المطلب الثالث : مدى سلطة رب العمل في تعديل عقد العمل في العراق ٢٧٦
الخاتمة ٢٨٠
أولاً: النتائج ٢٨٠
ثانياً: التوصيات والاقتراحات ٢٨٢
قائمة المراجع ٢٨٥

ملخص (٢٠٠) كلمة

أقبلت دول العالم على عهد جديد من الانفتاح الاقتصادي، سواء المتقدمة أو النامية، بعد أن كانت تعتمد أساساً على دور القطاع العام في توفير الكثير من الخدمات مثلما كان دائماً؛ لذا رأينا أنه من الواجب علينا أن نقدم في خلاصة البحث هذه المسلمات التي لم تراعها الدول النامية، خاصة العراق عند تنفيذ سياسة الخصخصة، فأياً كانت الاتجاهات بين مؤيد ومعارض، فإن واقع التطبيقات العملية خلال أكثر من ثلاثين عاماً خلت أسفر عن أن أداء القطاع العام شابه التدني والقصور، ولم يحقق الآمال التي عقدت عليه في استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، ولم ينجح في استثمارها، بل زادت مديونيته وتراخي أداؤه، وتسبب في عجز موزانة الدولة، وعدم القدرة على الادخار والاستثمار، فزاد ضعف الدولة وعجزها أمام دائنيها من الدول وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أمرتها هذه الجهات بسياسات أسمتها الإصلاح الاقتصادي أو (الخصخصة).

أن التعرض للتنظيم القانوني للخصخصة ودورها في جذب الاستثمارات له أهميته، إذ إنها تزيد الدخل وتؤدي إلى زيادة فرص العمل، وتساعد على التقدم الاقتصادي، وترتبط بالانفتاح الاقتصادي المدروس على العالم المتقدم، وذلك بهدف الاستفادة من التطور العلمي والفني والتكنولوجي لدى دول العالم المتقدم.

وعلى الرغم من المراحل التي قطعتها مسيرة الخصخصة في الدول العربية، فهي لا تزال تتسم بالضعف فيما يتعلق بالتنفيذ والمجالات التي تغطيها، خصوصاً إذا ما قورنت مع الدول الأخرى المتقدمة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب ومشاكل شائعة بين الدول بدرجات متفاوتة، يتعلق بعضها بالشركات في حد ذاتها، وبعضها الآخر بالوضع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال، تعاني الخصخصة في معظم الدول العربية ومنها مصر والعراق من مشكلات قانونية، فتنفيذ الخصخصة يستدعي تهيئة الأطر والأنظمة التشريعية التي تخول الحكومات نقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص وسن القوانين التجارية اللازمة المتعلقة بطبيعة عمل القطاع الخاص ونطاقه، ونظراً لهيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية فقد يستدعي إقرار مثل هذه القوانين والتشريعات وقتاً طويلاً، وقد أثبتت التجارب ضرورة وجود التزام سياسي من قبل الدولة بضرورة تنفيذ برنامج الخصخصة؛ لضمان اشتراك جميع أجهزة الدولة في تنفيذ الخصخصة بأقل قدر من المعوقات وبأسرع وقت ممكن.

ومن هذه المشاكل مشكلة التقييم أو تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة في السوق، فتحديد قيمة مرتفعة للشركات قد يؤدي إلى انتقادات حادة من جانب المستثمرين، فضلاً عن عدم إقبالهم على شراء أصول مغالى في قيمتها، وأخيراً فإن من هذه المشكلات نقص الكفاءة والخبرة لدى المسئولين عن تنفيذ الخصخصة، وهو ما يؤدي إلى مشاكل في تسويق الشركات المراد خصخصتها وعدم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين والاستعمال المحدود لمختلف أساليب الخصخصة، كما أن التعرض لمشكلة العمالة بوصفها من أهم مشكلات تطبيق الخصخصة ومحاولة إيجاد الحلول لها أمر ضروري، وعلى ذلك فقد أصبح لدى الحكومات ما يكفي من الاقتناع بأن الخصخصة لم تعد خياراً بالنسبة للدول العربية، بل أصبحت ضرورة ملحة من أجل تحسين المناخ الاستثماري ورفع كفاءة الشركات العامة وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وجعل الاقتصاديات الوطنية أكثر تماشياً مع الاقتصاديات العالمية.

Abstract

The world's developed and developing countries went through a new age of economic openness after they were depending mainly on the role of public sector in providing many services as it was always. Thus, we think that it is our duty in this abstract to present these presuppositions which were not considered by developing countries, especially Iraq while implementing privatization. If trends are with or against, the reality of practical applications over thirty years resulted in poor performance of public sector and it did not achieve the hoped results in benefiting from the available material and human resources. It failed in investing thee resources, its indebtedness increased; performance became poor, resulted in state's balance deficit, inability to save and invest. This increased weakness of the state and inability in front of other states and the international bank and the International Monetary Fund as these organizations ordered these weak states to adopt economic reform policies (privatization).

it is important to discuss privatization's international organization and its important role in investment attraction as it increases income, leads to increase work opportunities, helps in economic progress and relates to economic openness towards the developed world in order to make use of scientific, technical and technological development for many countries of the developed world.

Despite the stages through which privatization passed in Arab countries, it is still weak in terms of application and fields that it covers, especially if compared with other developed countries. This is due to many common reasons and problems among countries with variable degrees. Some of these reasons are related to companies in their own right and others related to the general social, economical and political status. For instance, privatization in most Arab countries such as Egypt and Iraq suffers from legal problems. Implementing privatization recalls the preparation of legislative frameworks and systems that enable governments to transfer the ownership of public companies to private sector and enact the needed commercial laws related to the nature of private sector's work and scope. Due to

the domination of bureaucracy on governmental procedures and resolutions, these laws and legislations may take a long time. Experiments proved that it is necessary to find a political conformity by the state in the necessity of implementing privatization programs to ensure t participation of all bodies of the state in implementing privatization with the least possible obstacles and as fast as possible.

Among these problems, there is the problem of evaluation or determining the value of institution with common prices in the market. Determining high value of companies may lead to harsh criticism by investors and will not be attracted to by high valued assets. Finally, among these problems there is lack of efficiency and experience of the officials of privatization which lead to problems in marketing the companies that need to b privatized, lack information for investors and limited usage of different privatization methods. Moreover, discussing the problem of unemployment as one of the problems facing privatization implementation and attempting to find solutions for it is a very important matter. Therefore, governments have enough to convince that privatization is no longer an option for Arab countries, but it became a necessity in order to enhance investment atmosphere, raise public companies' efficiency, achieve more social justice, raise economic growth rates and make national economies more accorded to international economies.

Alexandria University
Faculty of Law
Higher Studies
Private Law Department

"Legal Organization of Privatization and its Role in Foreign Investment Attraction"

Thesis Proposal for the PhD in Law

By:
AMIRA GAAFAR SHERIF

Supervised by

Prof. Dr.Hany Dowidar
Head of department of commercial law
Faculty of Law – Alexandria University

2015